

طالب بإغلاقها والتحول إلى مضخة بديلة الحربش: نقل مضخة الصليبخات إلى موقعها الجديد ينهي معاناة أهالي المنطقة



د.جمعان الحربش

اعتبر النائب د. جمعان الحربش ان ترسية مناقصة نقل مضخة الصليبخات للمياه الى موقعها الجديد هو الحلقة الأخيرة من معاناة أهالي المنطقة، معتبرا ان توقيع مناقصة النقل ومدتها سنتان يحتاج الى قرار آخر ينص على اغلاق المضخة لحين انتهاء عقد المضخة الجديدة وتحويل المستفيدين منها الى مضخة بديلة بصفة مؤقتة، وذلك من اجل إنهاء المعاناة التي يعيشها سكان اهاهالي منطقة الصليبخات وبعضها مجلس الامة في 2006.

والمستمر منذ سنوات بسبب وجود مضخة تعبئة المياه بوسط المنطقة، مشيرا الى ان فترة المطالبات والاقتراحات التي قدمت بشأن اغلاق ونقل المضخة قد استمرت لفترات طويلة تجاوزت عشر سنوات السنين التي مضت والتي برهنت بوضوح على الروتين الحكومي الذي يعجز عن التفاعل الايجابي مع مشاكل المواطنين وهمومهم، حيث شهدت مهامها وتحركات اغلاق ونقل المضخة والتي بدأها عمليا منذ ان تشرف بمضخة مجلس الامة في 2006.

سكنون وراءهم وسفحهم أمام الشعب الكويتي». وأوضح البراك «ان من لا يخاف الله ولا يستحي من عباده من الواجب فضحه لذلك نقول باننا مستمرون بهذا الوضع ونقول لهذا المنتسار الخبيث انك مكتشف واذا قدمت نصيحة أخرى فسنتكشف ونقول اسمك من العام. وأضاف البراك: نقول لهذا المنتسار نحن واعون لهذه الخطة والاستشارة وكشفنا تفاصيلها قبل حدوثها و«نعلم ما دور»، لافتا الى ان هناك أطراف حكومية سواء موجودة حاليا في السلطة او ممن ترك السلطة «يزنون على المراجع العليا بضرورة حل المجلس الحالي لانهم اصيبوا بمقتل من خلال نتائج هذه الانتخابات».

وتابع البراك: صحيح ان المواطنين الذين دعوا بخروج نتائج الانتخابات البرلمانية بهذا الشكل يريدون مشاريع تنموية وتطوير الخدمات العامة لكن ذلك لا يعني ان المواطن الكويتي نسي او تناسى قضايا التحويلات ويحاولون من خلال بعض الفتاوى والنصائح والمخارج، هذه القضية التي ائت الشعب الكويتي والقبضة على افرها، يريدون

ان اقتربت ظهور ملامح الرشوة السياسية في قضية الابداعات المليونية بشكل كبير. وأوضح البراك ان هذا المنتسار قال «مالنا هذه القضية اختصرها وحولها الى قضية نصب واحتيال، بمعنى انه تحول بالاتفاق مع بعض الأطراف الى قضية نصب واحتيال بحيث ان هناك اوراقا قدمت لبعض الأشخاص هذه المبالغ للمواطنين كمساعدات او دعواها في حساباتهم. وبين البراك ان وفقا لهذا السيناريو والنصيحة من المنتسار الخبيث وشهورته الخبيثة فإن الامر سيتوقف عند قضية النصب والاحتيال وتعلقه بالامر «نحن ننبه النيابة العامة لطورة ما يجري فالיום البلد ليس اداة بيد البعض». وأضاف البراك ان الكويت ترى كيف تسرق اموالها في الابداعات والتحويلات وبعد ذلك يحاولون من خلال بعض الفتاوى والنصائح والمخارج، هذه القضية التي ائت الشعب الكويتي والقبضة على افرها، يريدون

ان اقتربت ظهور ملامح الرشوة السياسية في قضية الابداعات المليونية بشكل كبير. وأوضح البراك ان هذا المنتسار قال «مالنا هذه القضية اختصرها وحولها الى قضية نصب واحتيال، بمعنى انه تحول بالاتفاق مع بعض الأطراف الى قضية نصب واحتيال بحيث ان هناك اوراقا قدمت لبعض الأشخاص هذه المبالغ للمواطنين كمساعدات او دعواها في حساباتهم. وبين البراك ان وفقا لهذا السيناريو والنصيحة من المنتسار الخبيث وشهورته الخبيثة فإن الامر سيتوقف عند قضية النصب والاحتيال وتعلقه بالامر «نحن ننبه النيابة العامة لطورة ما يجري فالיום البلد ليس اداة بيد البعض». وأضاف البراك ان الكويت ترى كيف تسرق اموالها في الابداعات والتحويلات وبعد ذلك يحاولون من خلال بعض الفتاوى والنصائح والمخارج، هذه القضية التي ائت الشعب الكويتي والقبضة على افرها، يريدون



مسلم البراك

كشف النائب مسلم البراك عن قيام احد المنتسارين المعروف «بخبته» بقديم نصائح للخلاص من قضية الابداعات التي بدأت تظهر ملامح الرشوة فيها بشكل كبير في قضية نصب واحتيال من خلال اقتناع المتهمين بهذه القضية بالاعتراف بحصولهم على هذه الاموال كمساعدات انسانية ولعلاج اسماهم وهمية لمواطنين في الخارج، مشيرا في الوقت ذاته الى انه سيكشف اسم هذا المنتسار الخبيث على الملأ وما هذا المنتسار متى ما تقدم باستشارة وفقوى اخرى لتغطية على هذه القضية او التدخل فيها.

وقال البراك في تصريح صحافي يوم امس «ان لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية عقدت اجتماعا لبحث قضيتين الاولى بصفتها لجنة تحقيق في عقد شركة نفط الكويت مع شركة فلما تناوت قضية تهريب الوقود الديزل عن اعتبارها لجنة تحقيق فيها بحضور ممثلي مؤسسة البترول الوطنية».

وأشار البراك الى ان لجنة حماية الاموال العامة ستستمر في التحقيق بهذه القضايا لحين الوصول للنتائج النهائية فيها خاصة ان بعض الملاحق النهائية فيها بدأت تتضح، متمنيا ان يتم الانتهاء من هذه القضايا بأسرع وقت ممكن. ولفت البراك الى ان لجنة التحقيق في قضية الابداعات المليونية والتي يتزاسها اجتماعها التالي يوم الارباء المقبل (غد)، وعلى ضوء ذلك وجهت اللجنة عددا من الدعوات بدءا بالبنوك المحلية ممثلة بمدراءها العاملين ورؤساء وحدات غسل الاموال والرقابة الداخلية فيها تمهيدا للوصول لبعض المعلومات المتعلقة بموضوع التحقيق. واستغرب البراك ان يطرح احد المنتسارين في احد مؤسسات الدولة «المعروف عنه الخبيث» نصائح ترمي الى تحويل قضايا الابداعات المالية المليونية الى قضايا نصب واحتيال خاصة بعد

استفسر عن أسماء أعضاء لجنة التحقيق الداهوم لهاني حسين: ما حقيقة التحرش بموظفات من قبل أحد المديرين؟

التحرش اللااخلاقي من قبل مدير المجموعة المقصود ضد بنات الكويت العمالات تحت قطاع مسؤولياته ان ثبتت للجنة تقصي الحقائق او التحقيق صحة الادعاءات ضد حتى وان كانت دون تحقيق رسمي؟ هل سيتم ابعاده عن اي منصب اشرفي في حال تواترت الشكاوى عليه بدرجة واضحة ولم يتوافر الاثبات، درءا للمفسدة؟ متى سيتم اتخاذ قرار واضح في هذا الموضوع؟

ما هي قناعات اعضاء اللجنة التي استتمت الى الشهود والى اصحاب الشكوى عن صفاه الواقعي. ما سبب عدم اتخاذ اي اجراء ضده في حالة صحة الشكوى. ارجو تزويدي بإفادة خطية وموقعة من جميع رؤساء الفرق الذين عملوا تحت اشراف المدير المعني والموجودين في الخدمة حاليا سواء في شركة نفط الكويت او خارجها في حدود القطاع النفطي توضح التالي: ما هو انطباعهم عن اخلاقيات المدير؟ ما هو انطباعهم عن اخلاقيات العمالات المشتكيات؟ هل استمر كسر كلام العمالات عن تصرفات المدير اللااخلاقية معهن؟ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الشركة تجاه هذا المدير المعني وهل تمت مناقشة هذا الموضوع سواء في اجتماع رسمي داخل الشركة او مع جهة اعلى؟ هل تمت مناقشة الموضوع مع الرئيس التنفيذي السابق او الحالي، وما هو رد من تمت مناقشتهم بالموضوع في حال عدم اتخاذ اي اجراء، يرجى بيان الاسباب. ارجو تزويدي بنسخة من محاضر لجنة القيادة العليا في الشركة ومحاضر اجتماع مجلس الإدارة للمفترحة من 2010/4/1 وحتى تاريخ هذا السؤال.

وجه النائب بدر الداوم سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط هاني حسين وجاء السؤال كالتالي: «مطلعاً لأحد الصحف المحلية وهي جريدة «السياسة» بعدد المورخ 2010/10/7 عن قيام احد المديرين في شركة نفط الكويت بالتحرش اللااخلاقي بالموظفات العمالات تحت اشرافه ونفى الى علمنا وجود لجنة لتقصي الحقائق او لجنة تحقيق بعضوية ثلاثة من المساعدين التنفيذيين لرئيس مجلس الإدارة، ونظراً لحساسية الموضوع ارات اللجنة عدم كتابة محاضر تحقيق رسمية حفاظاً على سمعة هؤلاء الموظفات كونهن من عوائل محترمة في المجتمع وحفاظاً لأعراضهن، يرجى الافادة بالتالي:

وتابع البراك: اننا قررنا ان نكون في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت نشهد زور ونقول لكل فاسد ومطاولي وضمخمة وقبل المال العام وضغف قدرات البلد وسرق وكل من لا يحق له ان يكون الاطفال وكل من اعتقد ان الكويت عزبة خاصة له ومن يعترض على اننا شركاء في المال والحكم ما نقول سنصدى لهم وهي ثوابت وحقائق بالنسبة لنا.

وتابع البراك: اننا قررنا ان نكون في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت نشهد زور ونقول لكل فاسد ومطاولي وضمخمة وقبل المال العام وضغف قدرات البلد وسرق وكل من لا يحق له ان يكون الاطفال وكل من اعتقد ان الكويت عزبة خاصة له ومن يعترض على اننا شركاء في المال والحكم ما نقول سنصدى لهم وهي ثوابت وحقائق بالنسبة لنا.

وتابع البراك: اننا قررنا ان نكون في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت نشهد زور ونقول لكل فاسد ومطاولي وضمخمة وقبل المال العام وضغف قدرات البلد وسرق وكل من لا يحق له ان يكون الاطفال وكل من اعتقد ان الكويت عزبة خاصة له ومن يعترض على اننا شركاء في المال والحكم ما نقول سنصدى لهم وهي ثوابت وحقائق بالنسبة لنا.

ما هي قناعات اعضاء اللجنة التي استتمت الى الشهود والى اصحاب الشكوى عن صفاه الواقعي. ما سبب عدم اتخاذ اي اجراء ضده في حالة صحة الشكوى. ارجو تزويدي بإفادة خطية وموقعة من جميع رؤساء الفرق الذين عملوا تحت اشراف المدير المعني والموجودين في الخدمة حاليا سواء في شركة نفط الكويت او خارجها في حدود القطاع النفطي توضح التالي: ما هو انطباعهم عن اخلاقيات المدير؟ ما هو انطباعهم عن اخلاقيات العمالات المشتكيات؟ هل استمر كسر كلام العمالات عن تصرفات المدير اللااخلاقية معهن؟ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الشركة تجاه هذا المدير المعني وهل تمت مناقشة هذا الموضوع سواء في اجتماع رسمي داخل الشركة او مع جهة اعلى؟ هل تمت مناقشة الموضوع مع الرئيس التنفيذي السابق او الحالي، وما هو رد من تمت مناقشتهم بالموضوع في حال عدم اتخاذ اي اجراء، يرجى بيان الاسباب. ارجو تزويدي بنسخة من محاضر لجنة القيادة العليا في الشركة ومحاضر اجتماع مجلس الإدارة للمفترحة من 2010/4/1 وحتى تاريخ هذا السؤال.

وجه النائب بدر الداوم سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط هاني حسين وجاء السؤال كالتالي: «مطلعاً لأحد الصحف المحلية وهي جريدة «السياسة» بعدد المورخ 2010/10/7 عن قيام احد المديرين في شركة نفط الكويت بالتحرش اللااخلاقي بالموظفات العمالات تحت اشرافه ونفى الى علمنا وجود لجنة لتقصي الحقائق او لجنة تحقيق بعضوية ثلاثة من المساعدين التنفيذيين لرئيس مجلس الإدارة، ونظراً لحساسية الموضوع ارات اللجنة عدم كتابة محاضر تحقيق رسمية حفاظاً على سمعة هؤلاء الموظفات كونهن من عوائل محترمة في المجتمع وحفاظاً لأعراضهن، يرجى الافادة بالتالي:

وتابع البراك: اننا قررنا ان نكون في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت نشهد زور ونقول لكل فاسد ومطاولي وضمخمة وقبل المال العام وضغف قدرات البلد وسرق وكل من لا يحق له ان يكون الاطفال وكل من اعتقد ان الكويت عزبة خاصة له ومن يعترض على اننا شركاء في المال والحكم ما نقول سنصدى لهم وهي ثوابت وحقائق بالنسبة لنا.

وتابع البراك: اننا قررنا ان نكون في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت نشهد زور ونقول لكل فاسد ومطاولي وضمخمة وقبل المال العام وضغف قدرات البلد وسرق وكل من لا يحق له ان يكون الاطفال وكل من اعتقد ان الكويت عزبة خاصة له ومن يعترض على اننا شركاء في المال والحكم ما نقول سنصدى لهم وهي ثوابت وحقائق بالنسبة لنا.

ما معايير اختيار رئيس التعويضات البيئية؟

وجه النائب مسلم البراك سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط هاني حسين جاء كالتالي: ما معايير اختيار رئيس التعويضات البيئية خالد بوحمرة؟ ما الخبرات البيئية التي يتمتع بها؟ هل تمت المفاضلة بين أكثر من مرشح؟ هل تمت الاستعانة بمعهد الأبحاث او جامعة الكويت او اي جهة أكاديمية لها علاقة بالبيئة؟ ما الميزانية المبرودة لإعادة التأهيل البيئي والتي ستكون تحت ادارة خالد بوحمرة؟

وجه النائب مسلم البراك سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط هاني حسين جاء كالتالي: ما معايير اختيار رئيس التعويضات البيئية خالد بوحمرة؟ ما الخبرات البيئية التي يتمتع بها؟ هل تمت المفاضلة بين أكثر من مرشح؟ هل تمت الاستعانة بمعهد الأبحاث او جامعة الكويت او اي جهة أكاديمية لها علاقة بالبيئة؟ ما الميزانية المبرودة لإعادة التأهيل البيئي والتي ستكون تحت ادارة خالد بوحمرة؟

وجه النائب مسلم البراك سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط هاني حسين جاء كالتالي: ما معايير اختيار رئيس التعويضات البيئية خالد بوحمرة؟ ما الخبرات البيئية التي يتمتع بها؟ هل تمت المفاضلة بين أكثر من مرشح؟ هل تمت الاستعانة بمعهد الأبحاث او جامعة الكويت او اي جهة أكاديمية لها علاقة بالبيئة؟ ما الميزانية المبرودة لإعادة التأهيل البيئي والتي ستكون تحت ادارة خالد بوحمرة؟

ويستفسر عن تحديد سنوات الخبرة لشغل الوظائف القيادية في «الأوقاف»

مثل هذه الحالة؟
5 اذا كان الحصول على العلاوة بطريقة غير قانونية فما الاجراءات التي ستخضعونها لاعادة الاموال؟
6 هل تم تعيينه وكيلاً معيناً في مراكز دور القرآن وما المراكز التي عين فيها وكيلاً معيناً مع ذكر مدة كل مركز؟
7 اذا كانت الاجابة بنعم فنرجو تزويدنا بصورة من لجنة اختيار الوظائف الاشرافية التي وافقت على تعيينه وكيلاً معيناً او مشرفاً وذكر اسماء الذين تقدموا معه في اللجنة؟
هل هناك اي تجاوزات او مخالفات مارسها اللجنة المعنية لشغل الوظائف الاشرافية خلافاً للوائح والانظمة المعمول بها لتعيين المذكور مع تزويدني بجمع القرارات الصادرة وايضا القرارات الصادرة بالمسميات التي صدرت من قبل اللجنة؟
8 في حال عدم توافر الشروط الاشرافية للمذكور فما الاجراءات القانونية التي ستستخدمها الوزارة؟
9 وهل تم تكليفه للقيام بدور وكيل مركز؟ وكم مرة حضر ذلك مع ذكر المراكز التي كلف بها وعدد السنوات التي عمل بها بالتكليف وذكر سبب الاختيار مع تزويدنا بالقرارات الصادرة في ذلك؟
10 بلغنا ان احد المدرسين يدرس خارج البلاد وقام المشرف المذكور باعفائه من التدريس واعفائه من الحضور يومين في الاسبوع والتستر عليه في حال سفره فما حقيقة هذا الموضوع؟
نرجو افادتنا بالوثائق والايثبات وما السناد القانوني لهذا التصرف؟ وهل هناك حالات اخرى تم استثناءها؟
11 ما الاجراءات القانونية والقضائية ضد المشرف المذكور في حال ثبوت تجاوزه؟

وجه النائب بدر الداوم سؤالاً برلمانياً الى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب جاء كالتالي:
1 صدر قرار وزاري يقضي بتحديد سنوات الخبرة العملية لشغل عدد من الوظائف الاشرافية التعليمية ارجو تزويدي بالقرار الصادر في ذلك مع ذكر الشروط الصادرة من ديوان الخدمة المدنية والوزارة للحصول على وظيفة مشرف او وكيل بمراكز دور القرآن؟
2 هل يجوز لمن لم يزاول مهنة التدريس عملياً بالمادة المحددة في الشروط ان يحصل على الوظائف الاشرافية؟
3 نمي الى علمنا ان مشرف مركز العالي لم تتوافر فيه شروط الاشراف لذا يرجى افادتنا بالتالي:
1 متى تم تعيين هذا المشرف بالوزارة وما المراكز التي عمل مدرسا فيها منذ تعيينه وصورة من مباشرة العمل في كل مركز وكم سنة زاول مهنة التدريس عملياً مع ذكر السنوات التي درس فيها بالتفصيل؟
2 تزويدنا بنسخة من تقارير مشرفي المراكز التي درس فيها وتقرير الموجه الفني في السنوات التي درس فيها؟
3 بلغنا ان المذكور كان يعمل ادارياً بمقر ادارة الدراسات الإسلامية فما المسمى الوظيفي خلال فترة عمله بالادارة مع ذكر المدة وتزويدنا بالقرارات الصادرة بذلك وهل كان يحصل على علاوة التدريس في تلك الفترة؟
4 ان كان حصل على علاوة التدريس وهو لم يدرس فعلياً في تلك الفترة فما السن القانونية لذلك مع تزويدنا بالقرارات الصادرة من الوزارة وديوان الخدمة المدنية التي تجيز ذلك وهل هناك حالات مشابهة

وجه النائب بدر الداوم سؤالاً برلمانياً الى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب جاء كالتالي:
1 صدر قرار وزاري يقضي بتحديد سنوات الخبرة العملية لشغل عدد من الوظائف الاشرافية التعليمية ارجو تزويدي بالقرار الصادر في ذلك مع ذكر الشروط الصادرة من ديوان الخدمة المدنية والوزارة للحصول على وظيفة مشرف او وكيل بمراكز دور القرآن؟
2 هل يجوز لمن لم يزاول مهنة التدريس عملياً بالمادة المحددة في الشروط ان يحصل على الوظائف الاشرافية؟
3 نمي الى علمنا ان مشرف مركز العالي لم تتوافر فيه شروط الاشراف لذا يرجى افادتنا بالتالي:
1 متى تم تعيين هذا المشرف بالوزارة وما المراكز التي عمل مدرسا فيها منذ تعيينه وصورة من مباشرة العمل في كل مركز وكم سنة زاول مهنة التدريس عملياً مع ذكر السنوات التي درس فيها بالتفصيل؟
2 تزويدنا بنسخة من تقارير مشرفي المراكز التي درس فيها وتقرير الموجه الفني في السنوات التي درس فيها؟
3 بلغنا ان المذكور كان يعمل ادارياً بمقر ادارة الدراسات الإسلامية فما المسمى الوظيفي خلال فترة عمله بالادارة مع ذكر المدة وتزويدنا بالقرارات الصادرة بذلك وهل كان يحصل على علاوة التدريس في تلك الفترة؟
4 ان كان حصل على علاوة التدريس وهو لم يدرس فعلياً في تلك الفترة فما السن القانونية لذلك مع تزويدنا بالقرارات الصادرة من الوزارة وديوان الخدمة المدنية التي تجيز ذلك وهل هناك حالات مشابهة

الطريجي: إنشاء شركات تأمين صحي لجميع المواطنين

بخط اليد، وبالتالي لا يمكن إنكارها أو التملص منها. وأضاف النائب البراك ان الغريب في الامر ان جميع «اوامر التحويل»، لا تحمل أي إشارة صادر او وارد، باستثناء «برقيات التحويل» الصادرة من وزارة الخارجية. وأكد البراك ان دفاع رئيس مجلس الوزراء السابق عن نفسه يقوم على أساس الابداء بان التحويلات التي أمر بها كانت تتم لتغطية تبرعات الكويت الخارجية او لسداد الالتزامات الدولية والعربية المستحقة على الكويت، وان تلك التحويلات تستند الى كتب صادرة من الديوان الاميري

بخط اليد، وبالتالي لا يمكن إنكارها أو التملص منها. وأضاف النائب البراك ان الغريب في الامر ان جميع «اوامر التحويل»، لا تحمل أي إشارة صادر او وارد، باستثناء «برقيات التحويل» الصادرة من وزارة الخارجية. وأكد البراك ان دفاع رئيس مجلس الوزراء السابق عن نفسه يقوم على أساس الابداء بان التحويلات التي أمر بها كانت تتم لتغطية تبرعات الكويت الخارجية او لسداد الالتزامات الدولية والعربية المستحقة على الكويت، وان تلك التحويلات تستند الى كتب صادرة من الديوان الاميري

بخط اليد، وبالتالي لا يمكن إنكارها أو التملص منها. وأضاف النائب البراك ان الغريب في الامر ان جميع «اوامر التحويل»، لا تحمل أي إشارة صادر او وارد، باستثناء «برقيات التحويل» الصادرة من وزارة الخارجية. وأكد البراك ان دفاع رئيس مجلس الوزراء السابق عن نفسه يقوم على أساس الابداء بان التحويلات التي أمر بها كانت تتم لتغطية تبرعات الكويت الخارجية او لسداد الالتزامات الدولية والعربية المستحقة على الكويت، وان تلك التحويلات تستند الى كتب صادرة من الديوان الاميري

بخط اليد، وبالتالي لا يمكن إنكارها أو التملص منها. وأضاف النائب البراك ان الغريب في الامر ان جميع «اوامر التحويل»، لا تحمل أي إشارة صادر او وارد، باستثناء «برقيات التحويل» الصادرة من وزارة الخارجية. وأكد البراك ان دفاع رئيس مجلس الوزراء السابق عن نفسه يقوم على أساس الابداء بان التحويلات التي أمر بها كانت تتم لتغطية تبرعات الكويت الخارجية او لسداد الالتزامات الدولية والعربية المستحقة على الكويت، وان تلك التحويلات تستند الى كتب صادرة من الديوان الاميري

بخط اليد، وبالتالي لا يمكن إنكارها أو التملص منها. وأضاف النائب البراك ان الغريب في الامر ان جميع «اوامر التحويل»، لا تحمل أي إشارة صادر او وارد، باستثناء «برقيات التحويل» الصادرة من وزارة الخارجية. وأكد البراك ان دفاع رئيس مجلس الوزراء السابق عن نفسه يقوم على أساس الابداء بان التحويلات التي أمر بها كانت تتم لتغطية تبرعات الكويت الخارجية او لسداد الالتزامات الدولية والعربية المستحقة على الكويت، وان تلك التحويلات تستند الى كتب صادرة من الديوان الاميري

نواب: الجنسية لأرملة الكويتي بشرط عدم زواجها من غير كويتي

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: لما كانت الرعاية الصحية للمواطنين من اهم الاولويات التي عادة ما تكون على راس القائمة بالنسبة للدول تجاه مواطنيها، وكما نصت المادة 11 من دستور الكويت في الباب الثاني بشأن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حال الشبخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية